أثرِ تطبيقِ قواعدِ الحكمِ الرَّشيدِ في مُؤشّراتِ التّنميةِ المُستدامةِ في بلديّاتِ الضّفةِ الغربيّة: محافظةِ رام الله والبيرة أنموذجاً

The Impact of Implementing Good Governance Rules on Sustainable Development Indicators at Municipalities of the West Bank: Ramallah and al-Bireh Municipalities as a Model

تمارا (محمد زهدي) زيتون حداد
باحثة/ بلدية البيرة/ فلسطين

Tamara (Mohammad Zuhdi) Zietoun haddad
Researcher / AL-Bireh Municipality/ Palestine

tamarahaddad32@yahoo.com

شاهر محمد عبيد
أستاذ مشارك/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

Shaher Mohammad Obaid
Associate Prof./ AL-Quds Open University/ Palestine

sobaid@qou.edu

تاريخ الاستلام: 15/ 6/ 2021م، **تاريخ القبول:** 13/ 9/ 2021م.
E-ISSN: 2410-3349
P-ISSN: 2313-7592

Received: 15/ 6/ 2021, **Accepted:** 13/ 9/ 2021.
DOI: 10.33977/1760-006-016-007
https: //journals.qou.edu/index.php/eqtsadia

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: بلديات محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة على عينة بلغ حجمها (294) من أعضاء البلديات وموظفيها، بعد جمع البيانات وتحليلها أظهرت النتائج وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد في بلديات محافظة رام الله والبيرة في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأوصى الباحثان ضرورة تطبيق قواعد الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أشكالها.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، مؤشرات التنمية المستدامة، البلديات.

Abstract:

This study aimed to know the effect of applying the rules of good governance on the indicators of sustainable development in the West Bank municipalities, especially the Ramallah and al-Bireh governorate, as a model. The study results showed an impact of the model of dimensions of good governance in the municipalities of Ramallah and al-Bireh governorate on the level of economic, social, and environmental development. The researcher recommended the necessity of applying the rules of good governance in the municipalities of the West Bank to achieve sustainable development in all its forms.

***Keywords**: Good governance, sustainable development indicators, municipalities.*

المقدمة

أصبح نظام الحكم الرشيد من متطلبات الإدارة لدى مؤسسات الدولة كافة، إذ يُعد إحدى آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري، ويُعتبر الحكم الرشيد صمام الأمان لريادة الاقتصاد ومكانته بشكل عام؛ ولتحقيق تنافسية وكفاءته على المستوى المحلي وفي تدعيم قدرته في تحقيق البرامج التنموية المستدامة، حيث إن تطبيق الحكم الرشيد بطريقة سليمة يعني هدر أقل لموارد الدولة التنموية بجميع أنواعها واستغلالها بأفضل الصور وإنجاز أفضل على جميع الصُعد، وتحقيق كفاءة وفاعلية أعلى، ومعدلات نمو أعلى، ومعدلات استثمار أكبر، ومعدلات فساد أقل.(العزاوي وآخرون، 2016)

ونظراً لما تمثله البلديات من أهمية لخدمة المجتمع الفلسطيني، والتي تُعد العين الساهرة للمواطنين في تقديم الخدمات، والركيزة الأساسية لممارسة العملية الخدمية والمجتمعية والسياسية على الصعيد المحلي للمجتمعات، ومن هنا يقع على عاتق البلديات أعباء تطال كافة مجال الحياة المجتمعية، لذلك اهتمام البلديات بفكرة تطبيق قواعد الحكم الرشيد أمر ضروري إذ يعمل على تنسيق الأدوار وتكاملها، ما بين الحكومة المركزية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال ما يوفره من مميزات تتمثل في سيادة القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة في تحمل المسؤوليات ورسم السياسات، ويمثل مدخلاً لتقييم الأداء سواء على مستوى الدولة أو على مستوى مؤسسات المجتمع المدني أو مؤسسات القطاع الخاص(باطويح، 2014)

تواجه البلديات في الضفة الغربية تحديات جمة في معظم أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والسياسية والبيئية، حيث إن التنمية المستدامة تعكس مدى قدرة البلديات على إدارة التنمية المحلية بأدوات إصلاحية عديدة، كقيمة مجتمعية تُمكن المواطن من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشؤون العامة المحلية لمجتمعه لضمان تقديم الخدمات، (مناور، 2020). الأمر الذي بحاجة إلى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد؛ لتحقيق تنمية مستدامة داخل أطر البلديات؛ ورفع قدراتها في إدارة الموارد العامة سواء المادية أو البشرية؛ والتي يمكنها من القيام بالصلاحيات المناطة بها على الوجه الأكمل، وأن تكون ملتزمة بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكمها، والصادرة عن الجهات ذات الاختصاص، لتتخطى عمل هيئات الحكم المحلي التقليدي في نطاق الخدمات إلى مجال أوسع نحو العمل التنموي المستدام.

مشكلة الدراسة

لا يمكن – بأي حال من الأحوال – تحقيق تنمية محلية متوازنة وشاملة ومستدامة وفقاً للمفهوم الواسع للتنمية من دون تطبيق البلديات لعناصر ومتطلبات رئيسية، مثل: سيادة القانون، والمساءلة، والإفصاح والشفافية، والمشاركة، والكفاءة والفعالية، والتجاوب والتوافق والتي تُمثل أبعاداً للحكم الرشيد(ديوان الفتوى والتشريع، 2018)، حيث إن اهتمام البلديات بتطبيق قواعد الحكم الرشيد ذات أهمية لتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة، فالمشاركة في تحمل المسؤوليات ورسم السياسات على سبيل المثال تُمثل مدخلاً لتقييم الأداء كما يؤدي تطبيق مثل هذه العناصر إلى تحقيق العدل والمساواة وإشراك المجتمع المحلي بالنواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية كمطلب شعبيٍّ عصريٍّ، وعليه اتجهت هذه الدراسة نحو التعرف إلى الأثر المُحتمل الذي يمكن أن يُحدثه تطبيق قواعد الحكم الرشيد في البلديات في مؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، إذ يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

◄ **ما أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً؟**

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تكمن الأهمية النظرية للدراسة فيما تستعرضه من أدبيات حول مفهومين حديثين مهمين وهما الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في مجال الإدارة العامة والإدارة المحلية على وجه الخصوص، وتناول العلاقة بينهما حيث هناك الكثير من

الشواهد التي بينت قوة وأثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في تحسين وتطوير عمل الكثير من البلديات، إذ تستمد الدراسة أهميتها من إغناء الأدب الإداري الخاص بإدارة الهيئات المحلية، وبخاصة ما يتعلق بمبادئ تطبيق الحوكمة، وكذلك المساعدة في سد النقص في الأدبيات التي تتناول دور الهيئات المحلية في التنمية المستدامة، وبالتالي تحقيق احتياجات ومتطلبات الأفراد.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية في أنها تتناول تطبيق قواعد الحكم الرشيد في الهيئات المحلية وربطها بالتنمية المستدامة، وهذا يسلط الضوء على أهمية تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية، ويوضح دورها في تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في الواقع الفلسطيني الذي لعبت فيه الهيئات المحلية أدواراً عديدة في خدمة المجتمع.

أهداف الدراسة

1. التعرف إلى درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً.
2. التعرف إلى درجة وجود مؤشرات التنمية المستدامة في مناطق بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً.
3. التعرف إلى العلاقة بين درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق)، ومؤشرات التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً.
4. التعرف إلى أثر درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مؤشرات التنمية المستدامة في بُعدها الاقتصادي في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً.
5. التعرف إلى أثر درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مؤشرات التنمية المستدامة في بُعدها البيئي في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً.
6. التعرف إلى أثر درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مؤشرات التنمية المستدامة في بُعدها الاجتماعي في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً.

تساؤلات الدراسة

- ما درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً؟
- ما واقع مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً؟
- هل هناك علاقة بين درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد ومؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً؟
- هل هناك أثر لدرجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية، البيئية، الإجتماعية) في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة دالة إحصائياًعند مستوى الدلالة الإحصائية (05. ≥α) بين درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) ومؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية، البيئية، الإجتماعية) في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية(05. ≥α) لدرجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية) في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً. **ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية**:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية(05. ≥α) لدرجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية) في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (05. ≥α) لدرجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مؤشرات التنمية المستدامة (البيئية) في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (05. ≥α) لدرجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مؤشرات التنمية المستدامة (الاجتماعية) في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تمثلت في أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً.

الحدود البشرية: تتمثل على عينة من أعضاء وموظفي بلديات محافظة رام الله والبيرة والبالغ عددها (294).

الحدود المكانية: تتمثل في الأماكن التي تشغلها بلديات محافظة رام الله والبيرة.

الحدود الزمنية: تتمثل بالفترة الزمنية لتطبيق الدراسة 2020

مصطلحات الدراسة

الحكم الرشيد: نظام بموجبه يتم إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات، والتي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة، وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، وكذلك اتخاذ القرارات داخل هذه المنظمات، وهو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها (السكارنة، 2016)

التنمية المستدامة: عملية تبديل النمط السائد للنشاط التنموي في استغلال الموارد واستخدام التقنية النظيفة وبشكل متناسق، يحدث التوازن بين الانفجار الديموغرافي من جهة، وتلبية حاجات الأجيال البشرية الحالية والمستقبلية من جهة أخرى. (باطويح، 2014)

البلديات: هي الوحدة التي تدير كافة الأمور والخدمات المتصلة بالمواطنين، وتعمل على تحسين ظروفهم المعيشية، وتنمية المجتمع المحلي في منطقة جغرافية وإدارية معينة وفقاً للصلاحيات والمهام التي نص عليها قانون الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة 1997(وزارة الحكم المحلي، 1997).

الإطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم الحكم الرشيد: الحكم الرشيد هو البحث عن كيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفؤة في المؤسسات المساهمة لتحسين الأداء المالي، وتُعرف مؤسسة التمويل الدولية الحكم الرشيد بأنه النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات، والتحكم في أعمالها، وعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل الإدارة، ومجلس الإدارة، والمساهمين وذوي العلاقة ويضع الضوابط والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الحكم الرشيد الأهداف اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء. (العزاوي وآخرون، 2016)

يُعرف «الحكم الرشيد» بأنه نظام الحكم القائم على خدمة مصالح الأمة، والذي يعتبر السلطة والقيادة وظيفة في الخدمة العامة، ويتخذ منها منصة لإثبات الكفاءة والقدرة على تحقيق متطلبات الشعوب وحاجاتها، وسياستها بالعدل والمساواة، وأن يتصف بالقدرة على دمج المجتمع المتعدد في السلطة والحكم والمشاركة، وأن يتمتع باستمرار بشرعية شعبية أساسها الانتخاب الشعبي النزيه والعام (طه،2008)

الحكم الرشيد «نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيدة، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة في المنشأة داخلياً وخارجياً من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المنشأة، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنشأة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل. (سايح، 2015)

قواعد الحكم الرشيد

وتشمل قواعد الحكم الرشيد في هذه الدراسة الآتي:

المشاركة: فتعني حق المرأة والرجل بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطياً بالبرامج والسياسات والقرارات، وتعني أيضاً تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات إما بطرق مباشرة من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم، وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. (العزاوي وآخرون، 2016)

سيادة القانون: يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء وتؤمن القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق. (فرج وقاشي، 2015)

الإفصاح والشفافية: تعني إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لكافة الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة، كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال. (باطويح، 2014)

حسن الاستجابة أو التجاوب: فتعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية متطلباتهم من دون استثناء، بمعنى أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة كافة الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها وخاصة الفقراء والمهمشين وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي. (ابراهيم، 2015)

التوافق: يرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، وإن أمكن حول المصلحة العامة والسياسات العامة، والتوافق يعني العمل على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع بشكل أفضل لمصلحة جماعية. (الرشود، 2020)

الكفاءة والفعالية: تهدف إلى توافر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب لحاجات ولتطلعات المواطنين وعلى أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد، ويعبر ذلك البعد الفني لأسلوب الحكم المحلي، ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد المحلية إلى برامج وخطط ومشاريع تُلبي احتياجات المواطنين المحليين، وتعبر عن أولوياتهم مع تحقيق نتائج أفضل، وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، ويرتبط بذلك وجود رؤية لدى القيادات المحلية، بمعنى رؤية بعيدة المدى تركز على تحليل الظروف البيئية

والاستفادة من الفرص والاستعداد لمواجهة التحديات، وتقوم معظم الحجج والبراهين على أن اللامركزية من شأنها تحسين كفاءة تخصيص الموارد على أساس أن الأجهزة المحلية لديها معلومات أفضل عن السكان المحليين.(السرهد، 2019)

المساءلة: تتضمن وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والقدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، وخصوصاً تطبيق مبدأ فصل الخاص عن العام، وحماية المصلحة العامة من تعسف واستغلال السياسيين. (النسور، 2019)

مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها»، والتنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي، والتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ومورد واحد، ومن المفيد التركيز على العناصر الأساسية كمؤشرات للتنمية المستدامة من خلال اعتبار التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها، والتنمية عملية مجتمعية يساهم فيها كل القطاعات، وعملية واعية بمعنى أنها ليست عشوائية، وكما أن التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية تعي الغايات المجتمعية، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفوء لموارد المجتمع، وإيجاد تحولات هيكلية في الإطار المؤسسي وبناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وتحقيق تزايد منتظم وتصاعد الأداء المجتمعي وزيادة في متوسط دخل المجتمع، وتزايد في قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية. (تركماني، 2009)

وجاء تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) الأشمل لمفهوم التنمية المستدامة، إذ عرفتها بأنها: «عبارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية، والسياسية، والاقتصادية، والمؤسسية على أساس المساواة». (التمي وذنون، 2013)

وفي إطار المفهوم العام للتنمية المستدامة يندرج مفهوم التنمية المحلية المستدامة؛ أي أن التنمية المحلية المستدامة يجب أن تُلبي احتياجات المجتمع في الوقت الحالي مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة. (روحية ويمينة، 2015)

ولقد حظيت التنمية المحلية المستدامة باهتمام متزايد في العقود الأخيرة وعلى كافة المستويات الأكاديمية والعملية لأسباب عديدة ومترابطة لتحقيق التوازن التنموي والمجتمعي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والبيئية، وأصبح الاهتمام بالتنمية المحلية المستدامة لأسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة، تتمثل بزيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة، وهناك أسباب اقتصادية تمثلت بالاستفادة من الموارد المحلية بأمثل الأساليب ولتعزيز المشاركة المجتمعية، وتفعيل دور المواطنين، وتعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والانسجام.

مما سبق يرى الباحثان أن التنمية المستدامة على وجه التحديد لا يمكن تحقيقها بدون حكم راشدٍ فهي تعني زيادة مجالات الاختيار الأفضل بالنسبة للنّاس فيما يتعلق بظروف حياتهم، والحكم الرشيد هو أفضل خيار أمام الحكومات والهيئات المحلية والقطاع الخاص، فهو يضمن استمرار التنمية المستدامة في ظل الشرعية والاستقرار السياسي والاجتماعي والفاعلية والأمانة والعلاقات المتوازنة بين الناس وبيئتهم الاجتماعية.

أبعاد التنمية المستدامة

التنمية الاقتصادية:

يُقصد بالتنمية الاقتصادية بشكل عام إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، أيضا تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، ويمكن أن تشمل الإجراءات ومجالات عديدة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلاً عن غيرها من المجالات الأخرى. (جهلول، 2013)

التنمية الاجتماعية:

يقصد بالتنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة، وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة لديه وإتاحة فرص الحرية والمشاركة له، وتهتم التنمية الاجتماعية من حيث الاختصاص بقطاعين هما: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني (نريمان والدين، 2015).

التنمية البيئية:

ارتبطت نظرية التنمية المستدامة بالبيئة ارتباطاً تاريخياً وجوهرياً في الوقت ذاته، حيث طُرحت التنمية المستدامة باعتبارها حلاً لتجاوز المخاطر البيئية، وأن الحق في التنمية يجب أن يأخذ بالاعتبار البيئة وحاجات الأجيال الحالية والمقبلة، وصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة، وبرز الاهتمام في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، أم بسبب الديون العامة التي تتحمل أعباءها الأجيال اللاحقة، أم بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية، ما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر، فحماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التعامل معها بصورة منفصلة، لتحقيق الرفاهية والقضاء على الفقر مع الأخذ بعين الاعتبار التعامل مع موارد الأرض بشكل لا يؤدي إلى استنزافها وتدهورها بشكل كبير.(جهلول، 2013)

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية

أجرى حرب وآخرون (2020) دراسة جاءت بعنوان» العلاقة

بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في بلديات قطاع غزة» حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في بلديات قطاع غزة، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وبلغ مجتمع الدراسة (3475) من العاملين في بلديات قطاع غزة، واستخدم الباحثون الاستبانة للتوصل إلى النتائج، وبلغت عينة الدراسة (345) موظف وموظفة، وكانت نتائج الدراسة أن هناك وجود علاقة طردية بين مبادئ الحوكمة(المساءلة والشفافية، اللامركزية، الأنظمة الداخلية، الرؤية الاستراتيجية) في بلديات قطاع غزة والتنمية المستدامة، وكان أبرز التوصيات تعزيز مبادئ الحوكمة وضرورة قيام البلديات بوضع آليات عملية ولوائح داخلية لتعزيز مبادئ الحكم الرشيد.

أجرى **العجولي** (**2020**) دراسة بعنوان «أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة» حيث هدفت إلى التأكيد على تطبيق قواعد الحكم لتعزيز التنمية الاقتصادية في المؤسسات وبالتحديد في الدول النامية، استخدم الباحث الانحدار المتعدد للوصول إلى النتائج، حيث كان هناك أثر إيجابي بين مبادئ الحكم الرشيد وبين التنمية المستدامة وبين تطوير المؤسسات من حيث الهيكلية والبنيوية، وكان هناك أثر معنوي بين أبعاد سلطة القانون والتشريع على التنمية، بينما لم يكن هناك أثر معنوي بين الاستقرار السياسي والمشاركة على التنمية نتيجة الوضع القائم في الدول العربية لوجود ضعف الوعي التشاركي والمساءلة لدى الدول النامية، وكانت توصيات الدراسة تطبيق قواعد الحوكمة بشكل فعال في المؤسسات.

وفي دراسة قام بها كل من عبيد وآخرون (2020) والتي جاءت بعنوان «قواعد الحوكمة وأثرها في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية» حيث هدفت إلى معرفة مدى تطبيق قواعد الحوكمة وأثر ذلك في المؤسسات التي تطبقها كنتيجة لمحاربة كافة أشكال الفساد والترهل الإداري والمالي، وبلغت عينة الدراسة من (382) موظفاً وموظفة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تطبيقاً لقواعد الحوكمة في مؤسسات القطاع العام بدرجة متوسطة، وكانت أهم التوصيات قيام المؤسسات بتطبيق قواعد الحوكمة في مؤسسات القطاع العام من أجل تخفيف حالات الترهل المالي والإداري وتطوير الهيكل المؤسسي نحو تطبيق القانون وتعزيز الشفافية والمساءلة لمحاربة الفساد.

وقام **الألوسي** (**2019**) بدراسة «الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة»، هدفت الدراسة لمعرفة دور الحكم الصالح المعدل في عمل التنمية المحلية والمستدامة، واستخدم الباحث منهجاً وصفياً وتحليلياً، واستعان بالاستبانة لجمع البيانات وكانت عينة دراسته (472) في اليمن، استخدم التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات، ووصل الباحث لنتائج أهمها تطبيق قواعد الحكم الرشيد لتحقيق تنمية المستدامة، حيث ظهر من خلال النتائج أن هناك أثراً إيجابياً بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة من خلال إدارتهما بشكل فعال، وتوصلت الدراسة إلى توصيات من بينها الاهتمام بالأبحاث العلمية ذات العلاقة، ونشر قواعد الحوكمة بين أطياف المجتمع لتحقيق بيئة موائمة للتنمية المستدامة.

وفي دراسة **إبراهيم** (**2018**) المعنونة» واقع تطبيق النيابة العامة في فلسطين لمعايير الحكم الرشيد « حيث ركزت على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في النيابة العامة من وجهة نظر موظفيها وأعضائها، وبلغت عينة الدراسة (180) مفردة، وتوصل الباحث إلى نتائج الدراسة من خلال استخدامه للمنهج الوصفي التحليلي والاستبانة للوصول إلى نتائج كان من أهمها أن درجة تطبيق القواعد متوسطة في الواقع النيابي، ووصلت الدراسة إلى توصيات مفادها تطبيق القواعد بشكل ممنهج ومدروس للوصول إلى الأهداف المنشودة للواقع النيابي الفلسطيني.

أما دراسة **أبو حسين** (**2017**) المعنونة «معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف إلى معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بالوزارة الداخلية الفلسطينية، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث الاستبانة، وبلغ عينة الدراسة (254) موظفاً وموظفة، وتوصلت الدراسة إلى أبرز النتائج بأن تطبيق معايير الحكم الرشيد (الشفافية، المساءلة، المشاركة، سيادة القانون، الاستجابة، التوافق، فاعلية والكفاءة، المساواة والعدالة، والرؤية الاستراتيجية» بنسبة (61.23 %)، وتوصلت الدراسة إلى أبرز التوصيات بضرورة تعزيز الإدارة العليا في الوزارة لمعايير الحكم الرشيد والعمل على نشر ثقافة تطبيقها داخل الوزارة من خلال برامج تثقيفية تسهم في بناء منظومة تدعو تطبيق المعايير.

أما دراسة البنا (2017) والتي جاءت بعنوان «واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وأثرها في الالتزام التنظيمي لدى العاملين في المستشفيات غير الحكومية» حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال إعداد استبانة بلغت (233) موظفا، وتوصلت إلى نتائج كان من أهمها وجود دلالة إحصائية بين مبادئ الحكم ومستوى الالتزام التنظيمي، وفيما يتعلق بالفروق فلا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عُزيت لمتغيرات ديمغرافية حول ترسيخ قواعد الحكم الرشيد، وتوصلت الدراسة لتوصيات أبرزها دعم الإدارة للموظفين من خلال تدريبهم وتعزيز قدراتهم وتعزيز انتمائهم لدى المؤسسات.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

دراسة (Mira and Hammadaache ,2017)حيث هدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين مقومات الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي في (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية لجمع البيانات، وتقارير المؤسسات الدولية بالإضافة إلى التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات المتنوعة، والدراسات المنشورة حول إطاري الحوكمة والتنمية المستدامة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، تمثلت في وجود علاقة كبيرة بين الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه العلاقة يختلف وفقا للبلدان المستهدفة، إذ تتلاقى مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية في أن أهم أبعاد الحوكمة المؤثرة في النمو الاقتصادي يتمثل بمبدأ الصوت والمساءلة، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز قواعد المساءلة والشفافية في إطار عمل الدول والمشاركة الديمقراطية للأفراد، لإحداث النمو الاقتصادي وفقا للتوجهات الحقيقية التي يراها النخب من أفراد تلك المجتمعات.

وجاءت دراسة (Stojanovic and Ateljevic and Stevic 2016,) لتهدف إلى اختبار الروابط بين المفهوم الغامض للحكم الرشيد، والأبعاد المتغايرة للتنمية المستدامة، كما هدفت الدراسة إلى تحليل آثار الحوكمة الجيدة على مؤشرات التنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على مستوى فئات مختلفة من البلدان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة التي تحتوي على المؤشرات المتنوعة للدول المختلفة، واعتمدت على تقنية الانحدار المتعدد لتحديد تأثير الحوكمة على التنمية المستدامة، وأُجريت الدراسة على (مئتين وخمسة عشر) دولة متنوعة من دول العالم المصنفة وفقاً للأمم المتحدة، وتوصلت لنتائج أهمها وجود أثر معنوي بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وأوصت بتحقيق الحكم الرشيد في الدول مستهدفة أساليب حديثة تحقق التنمية الشاملة.

هدفت دراسة (Nguyen,2016) إلى إظهار طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في الدول مع الأخذ بعين الاعتبار دول جنوب شرق آسيا كحالة دراسية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات المختلفة، وخلصت إلى مجموعة من النتائج، تمثلت بأن الأنظمة الاستبدادية في دول جنوب شرق آسيا قد ساهمت في إرساء عملية النمو الاقتصادي لهذه الدول، وذلك على عكس الغربية التي اعتمدت على مبدأ المشاركة الديمقراطية كأساس للتنمية.

أما دراسة (Onyekachi, 2013) فهدفت إلى تحديد العلاقة بين استراتيجيات الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة في الدول الإفريقية، باستخدام دولة نيجيريا كدراسة حالة معبرة عن تلك الدول، وهدفت إلى إبراز مفاهيم الحكم الرشيد المرتبطة بالحداثة تمثلت بالشفافية والنزاهة وسيادة القانون، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على المصادر الثانوية في مقارنة الدراسات والكتابات التي أُجريت حول الحوكمة والتنمية المستدامة ومؤشراتها في نيجيريا، وخلصت إلى نتائج أهمها تمثلت في ضعف مؤشرات التنمية المستدامة والحكم الرشيد في الدول الإفريقية بشكل عام، ووجود مستوى متوسط لإقرار آليات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في نيجيريا على وجه الخصوص، وأشارت النتائج أن محاور التنمية المستدامة التي ركزت عليها في نيجيريا وهي: النظم الإيكولوجية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية المصادر البيئية، وهذا الأمر بحاجة لتعزيز أبعاد الحكم الرشيد، وأوصت الدراسة بضرورة مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وسيادة القانون في دول إفريقيا، وأوصت بضرورة قيام الحكومات بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية من أجل تعزيز الحياة العامة داخل هذه الدول.

أما دراسة (Kardos,2012) هدفت إلى تحديد تأثير الحوكمة على استراتيجيات التنمية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على المصادر الثانوية من خلال أسلوب المسح المكتبي، وتمثل مجتمع الدراسة (27) دولة، أما العينة فكانت تسع دول، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها هناك وجود آليات استراتيجية تعمل بشكل جيد في ما يتعلق بالحكم الرشيد داخل الاتحاد الأوروبي، وتمتلك مخططاً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة لتوصيات عمل مؤتمرات متخصصة حول تأثير الحكم الرشيد على استراتيجيات التنمية المستدامة.

التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسة الحالية تتشابه مع معظم الدراسات السابقة في أنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وأغلب الدراسات السابقة ركزت على موضوع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد ضمن معايير محددة مثل: الشفافية، والمساءلة الاجتماعية، ودور المشاركة المجتمعية والرقابة، ليتفق مع الدراسة الحالية التي تضمنت معايير الحكم الرشيد من ضمنها الشفافية والمشاركة المجتمعية، كما سعت الدراسة الحالية إلى تقديم توصية لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في البلديات، وهذا يتشابه مع بعض الدراسات السابقة، حيث اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة العجلوني (2020) في أهمية تطبيق الحكم الرشيد بهدف التصويب المالي والإداري ولما له أثر إيجابي على التنمية الشاملة، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة(الألوسي، 2019) بوجود أُسس لتطبيق الحكم الرشيد، واختلفت عن دراسة العجلوني (2020) في أهمية تطبيق الحكم الرشيد على مؤشرات التنمية المستدامة بشموليتها في البلديات، لكن دراسة العجلوني (2020) اهتمت فقط بالبُعد الاقتصادي في الدول العربية، واختلفت الدراسة الحالية عن دراسة (عبيد وآخرون،2020) بأن طبقها على بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً، بينما دراسة (عبيد وآخرون) طُبِّقت على مؤسسات القطاع العام في السلطة الفلسطينية، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (البنا،2017) بأن الدراسة طبقت قواعد الحكم الرشيد وأثره على العاملين، أما الفجوة العلمية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية بأن أغلب الدراسات السابقة ركزت على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية دون التطرق لبلديات الضفة الغربية وأثر ذلك على التنمية المستدامة، وربطت الدراسات السابقة بين مبادئ الحكم الرشيد بالأداء الإداري أو الإصلاح والتنمية الاقتصادية، ولا توجد في الدراسات السابقة ربط مبادئ الحكم الرشيد في التنمية المستدامة بشكل شامل في بلديات الضفة الغربية، ونظراً لوجود الفجوة العلمية على ضوء ما سبق عرضه، تظهر الحاجة الماسة إلى إجراء المزيد من الأبحاث التي تتناول موضوع أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في البلديات في مؤشرات التنمية المستدامة: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً، مثل هذه الدراسة، ما يجعل منها إضافة نوعية في هذا المضمار، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تُعد الأولى محلياً وعربياً وإقليمياً، والتي تناولت موضوع في غاية الأهمية حول أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في بلديات محافظة رام الله والبيرة في مؤشرات التنمية المستدامة، وستكون هذه الدراسة إضافة بحثية ونوعية للبلديات في الضفة الغربية، ودورها في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد لتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

وظف الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث صنفا البيانات التي جمعت من أفراد العينة، ومن

ثم تحليلها باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة، ومناقشتها وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة، والبالغ عددهم حوالي (1238)، وذلك خلال العام (2021). (إحصاءات وزارة الحكم المحلي،2021)

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (294) موظفاً وموظفة من موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة، أي بما نسبته (23.7 %) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة حيث تم ترقيم الموظفين من (1) الى (1238) وتم الإدخال إلى الحاسب الآلي وسحب عينة عشوائية بسيطة منهم، وقام الباحثان بتوصيل الاستبانة لكل الأفراد الذين وقع عليهم الاختيار العشوائي، وتم حساب العينة من خلال الاعتماد على الأسس الإحصائية في اختيار العينات، حسب معادلة ستيفين ثامبسون.

وفيما يلي جدول يوضح توزيع أفراد العينة بحسب المتغيرات: تصنيف البلدية، وعدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

الجدول (1)

توزيع أفراد العينة بحسب متغير تصنيف البلدية، وعدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
تصنيف البلدية	بلدية (أ)	89	% 30.3
	بلدية (ب)	84	% 28.6
	بلدية (ج)	121	% 41.2
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	127	% 43.2
	من 5 الى أقل من 10 سنوات	82	% 27.9
	أكثر من 10 سنوات	85	% 28.9
المسمى الوظيفي	موظف	109	% 37.1
	رئيس شعبة	27	% 9.2
	رئيس قسم	47	% 16.0
	مدير دائرة	30	% 10.2
	عضو مجلس	81	% 27.6

أداة الدراسة:

بهدف جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، وظف الباحثان (مقياسين) وأداة واحدة وهي الاستبانة، والمقياسان هما: مقياس الحكم الرشيد، ومقياس التنمية المستدامة، وذلك بعد الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة في هذا المجال.

أولا: مقياس الحكم الرشيد:

قام الباحثان بإعداد مقياس الحكم الرشيد بهدف قياس درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد لدى موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة، وذلك من خلال مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة لاسيما دراسة (الألوسي،2019)، حيث تكون المقياس في صورته الأولية من (52) فقرة، موزعة على (7) أبعاد.

صدق المقياس:

قام الباحثان بعرض المقياس على مجموعة من الخبراء (محكمين) في مجال الادارة من حملة الدكتوراه والبالغ عددهم (10) وذلك للاسترشاد بآرائهم، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي حول مدى ملاءمة المحاور الأساسية للمقياس، ومدى وضوح عبارات المقياس، وملاءمتها لقياس ما وضعت لأجله، مع كتابة ملاحظاتهم وتعديلاتهم المقترحة، حيث تم تعديل وحذف وإضافة بعض الفقرات، وبناء عليه أصبح المقياس في صورته النهائية يتكون من 48 فقرة موزعة على 7 أبعاد.

ثبات المقياس:

لحساب ثبات مقياس الحكم الرشيد قام الباحثان باستخدام معادلة ألفا–كرونباخ، وفيما يلي نتائج ذلك.

طريقة ألفا كرونباخ

تعتمد معادلة ألفا–كرونباخ على تباينات أسئلة الاختبار، وتشترط أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة فقط، ولذلك قام الباحثان بحساب معامل الثبات لكل بعد على انفراد وللأبعاد مجتمعة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (2)

معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا-كرونباخ

الأبعاد	عدد البنود	قيمة معامل ألفا
الإفصاح والشفافية	7	.926
المساءلة	6	.960
سيادة القانون	7	.971
الاستجابة	7	.955
المشاركة	7	.949
الكفاءة والفاعلية	7	.939
التوافق	7	.966
الحكم الرشيد (الدرجة الكلية)	48	.990

يتضح من الجدول (2) أن قيم معاملات ألفا لأبعاد مقياس الحكم الرشيد المتمثلة ببعد الافصاح والشفافية، وبعد المساءلة، وبعد سيادة القانون، وبعد الاستجابة، وبعد المشاركة، وبعد الكفاءة والفاعلية، وبعد التوافق كانت على التوالي (926. ، 960. ، 971. ، 955. ، 949. ،939. ، 966.)، كما بلغ معامل ألفا للمقياس (990.)، وجميع هذه القيم أكبر من (70.) مما يشير إلى قبولها والاطمئنان لها بحسب ما أورده ترافاكول (Travakol, 2011).

ثانيا: مقياس التنمية المستدامة:

قام الباحثان بإعداد مقياس التنمية المستدامة بهدف قياس

درجة مؤشرات التنمية المستدامة لدى موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة، وذلك من خلال مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة لاسيما دراسة (الألوسي،2019)، حيث تكون المقياس في صورته الأولية من (30) فقرة، موزعة على (3) أبعاد.

صدق المقياس:

قام الباحثان بعرض المقياس على مجموعة من الخبراء (المحكمين) في مجال الإدارة من حملة الدكتوراه والبالغ عددهم (10)، وذلك للاسترشاد بآرائهم، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي حول مدى ملاءمة المحاور الأساسية للمقياس، ومدى وضوح عبارات المقياس، وملاءمتها لقياس ما وضعت لأجله، مع كتابة ملاحظاتهم وتعديلاتهم المقترحة. أبدى المحكمون ملاحظاتهم وتعديلاتهم المقترحة، وأخذت جميعاً في الاعتبار، وبناء عليه تم حذف وإضافة بعض الفقرات، وتكون المقياس في صورته النهائية من (24) فقرة موزعة على (3) أبعاد.

ثبات المقياس:

لحساب ثبات المقياس قام الباحثان باستخدام معامل ألفا– كرونباخ، وفيما يلي نتائج ذلك.

طريقة ألفا كرونباخ

تعتمد معادلة ألفا–كرونباخ على تباينات أسئلة الاختبار، وتشترط أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة فقط، لذلك قام الباحثان بحساب معامل الثبات لكل بعد من أبعاد مقياس التنمية المستدامة بشكل منفرد وللأبعاد مجتمعة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (3)

معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا-كرونباخ

البعد	عدد البنود	قيمة معامل ألفا
التنمية الاجتماعية	8	.968
التنمية البيئية	8	.966
التنمية الاقتصادية	8	.944
التنمية المستدامة	24	.982

يتضح من الجدول (3) أن قيم معاملات ألفا لأبعاد مقياس التنمية المستدامة المتمثلة ببعد التنمية الاجتماعية، وبعد التنمية البيئية، وبعد التنمية الاقتصادية، وقد كانت على التوالي (.968 ، .966 ، .944)، كما بلغ معامل ألفا للمقياس ككل (.982)، وجميع هذه القيم أكبر من (.70) مما يشير إلى قبولها والاطمئنان لها بحسب ما أورده ترافاكول (Travakol, 2011).

نتائج الدراسة ومناقشتها

القسم الأول: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

بهدف التعرف إلى درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله أنموذجا، حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل بعد من أبعاده وللدرجة الكلية للمقياس، ولتسهيل عرض النتائج اعتمد التوزيع الآتي:

الدرجة	مدى الدرجة
كبيرة جداً	5-4.21
كبيرة	4.20-3.41
متوسطة	3.40-2.61
قليلة	2.60-1.81
قليلة جداً	1.80-1

أولا) النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

نتائج السؤال الأول وهو: ما درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً؟

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل بعد من أبعاد مقياس الحكم الرشيد وللدرجة الكلية للمقياس

الرقم	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
1	الافصاح والشفافية	3.28	1.129	%65.6	متوسطة
2	المساءلة	3.32	1.176	%66.4	متوسطة
3	سيادة القانون	3.40	1.221	%68	مرتفعة
4	الاستجابة	3.29	1.090	%65.8	متوسطة
5	المشاركة	3.29	1.064	%65.8	متوسطة
6	الكفاءة والفاعلية	3.23	1.017	%64.6	متوسطة
7	التوافق	3.29	1.077	%65.8	متوسطة
	الحكم الرشيد	3.30	1.030	66%	متوسطة

يتضح من الجدول (4) أن أعلى تطبيق لقواعد الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها كان في بعد سيادة القانون بمتوسط حسابي قدره (3.40)، وبوزن نسبي (68%)، وبدرجة تقدير مرتفعة، تلاه بعد المساءلة بمتوسط حسابي قدره (3.32)، وبوزن نسبي (66.4%)، وبدرجة تقدير متوسطة، تلاه بعد المشاركة بمتوسط حسابي قدره (3.29)، وبوزن نسبي (65.8%)،وبدرجة تقدير متوسطة، تلاه بعد الاستجابة بمتوسط حسابي (3.29)، وبوزن نسبي (65.8%)، وبدرجة تقدير متوسطة، تلاه بعد التوافق بمتوسط حسابي (3.29)، وبوزن نسبي (65.8%)، وبدرجة تقدير متوسطة، ثم بعد الإفصاح والشفافية بمتوسط حسابي (3.28)، وبوزن نسبي (65.6%)،وبدرجة تقدير متوسطة، تلاه بعد الكفاءة والفاعلية بمتوسط حسابي (3.23)، وبوزن نسبي (64.6%)، وبدرجة تقدير متوسطة.

أما فيما يتعلق بدرجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد ككل (الدرجة الكلية)، فقد كانت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.30)، وانحراف معياري (1.030)، وبوزن نسبي (66 %).

ويعزو الباحثان النتيجة إلى أنه ما زالت ثقافة تطبيق قواعد الحكم الرشيد بين رئيس وأعضاء المجلس وأيضاً الموظفين بحاجة لتعزيزها وبالشكل الذي يُساهم في تعزيز قدرتهم على اتخاذ القرار بطريقة صحيحة، والذي من شأنه أن ينعكس على الجمهور من خلال نوعية الخدمات المقدمة، وكما أنه ما زال وضع آليات عملية ولوائح متعلقة بتطبيق قواعد الحكم الرشيد غير متأصلة في ذهن الأعضاء والموظفين بالشكل اللازم لتطبيقها بمنظور شمولي، وبالتحديد أن الجانب التدريبي حول تطبيق قواعد الحكم الرشيد لم يصل مرحلة النضج لضمان نجاح تطبيق قواعد الحكم الرشيد بدرجة مرتفعة وهذا، الأمر الذي بحاجة إلى مشاركة الجمهور، والتي ما زالت بحاجة إلى تعزيزها بشكل يُمكنهم من رسم سياسات البلديات وخططها.

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (عبيد وآخرون، 2020)، والتي جاءت تطبيق قواعد الحوكمة بدرجة متوسطة، ولكن اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (عبيد واخرون، 2020) في تطبيقهاعلى مؤسسات القطاع العام، بينما الدراسة الحالية طُبِّقت على البلديات.

نتائج السؤال الثاني وهو:ما مؤشرات التنمية المستدامة في مناطق بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أُنموذجاً؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني، حسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي، لكل بعد من أبعاده وللدرجة الكلية للمقياس.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل بعد من أبعاد مقياس التنمية المستدامة وللدرجة الكلية للمقياس

الرقم	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الدرجة
1	التنمية الاجتماعية	3.31	1.144	%66.2	متوسطة
2	التنمية البيئية	3.22	1.098	%64.4	متوسطة
3	التنمية الاقتصادية	3.17	1.029	%63.4	متوسطة
	التنمية المستدامة	3.23	1.040	%64.6	متوسطة

يتضح من الجدول (5) أن أعلى مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها كان في بعد التنمية الاجتماعية بمتوسط حسابي قدره (3.31)، وبوزن نسبي (66.2%)، وبدرجة تقدير متوسطة، تلاه بعد التنمية البيئية بمتوسط حسابي قدره (3.22)، وبوزن نسبي (64.4%)، وبدرجة تقدير متوسطة، تلاه بعد التنمية الاقتصادية بمتوسط حسابي قدره (3.17)، وبوزن نسبي (63.4%).

أما فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة ككل (الدرجة الكلية)، فقد كانت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.23)، وانحراف معياري (1.040)، وبوزن نسبي (64.6%).

ويعزو الباحثان النتيجة إلى أن التنمية المستدامة تعني نمطاً من التنمية لا تفرط في استثمار مصادر الثروات الطبيعي التي ترتكز عليها هذه التنمية، وأي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع، لكن في الواقع الفلسطيني هناك إشكالية أن الموارد يسيطر عليها الاحتلال في بعض الأماكن التي تشغلها البلديات الأمر الذي يعرقل التنمية بشكل مستدام، كما أن التنمية المستدامة تتضمن اعتماد عنصرٍ جوهريٍّ في القوانين الحالية التي بحاجة لتغيير في تنظيم مشاريع الاستثمارات، ناهيك أن هناك نقصاً في الإجراءات لتأمين سبل الحصول على مياه الشرب بشكل لائق للمواطنين، وما زال هناك البطالة، وعدم توفر فرص العمل التي قد لا توفرها البلديات لعدم توفر الميزانية المناسبة، وحتى أن عملية جلب الأموال من قبل البلديات من المانحين لا تستطيع القيام بذلك بسبب أن المال لا يأتي إلا بقرار من وزير الحكم المحلي أو مصادقة الحكومة الأمر الذي يعرقل التنمية في البلديات، وما زال هناك نقصاً في جذب الطاقات لتعزيز التنمية الاجتماعية ضمن المشاركة المجتمعية لدى البلديات، وما زالت الثقافة السائدة بعدم الاهتمام من قبل المواطن في تعزيز التنمية البيئية لدى المدينة من خلال استغلال أرضه بما هو مفيد، والعمل على استصلاح الأرض لمن يملك الأرض، وكما تمويل التنمية هي قضية مجتمعية بحاجة إلى تشجيع من قبل البلديات لجذب أموال المواطنين المغتربين لإحداث تنمية اقتصادية حقيقة.

تتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (7Mira and Hammad-aache ,201) مع التوصية بأن إحداث النمو الاقتصادي يأتي وفقا للتوجهات الحقيقية التي يراها النخب من أفراد تلك المجتمعات، وهذا ما يتفق مع الدراسة الحالية، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة(Onyekachi, 2013) بأن نتيجة مؤشرات التنمية المستدامة جاءت بدرجة متوسطة، كما الدراسة الحالية، وأيضاً اتفقت بذات النتيجة، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (Nguyen,2016) بأن مؤشرات التنمية المستدامة كانت بدرجة مرتفعة، بينما الدراسة الحالية جاءت النتيجة فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة ككل (الدرجة الكلية) فقد كانت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.23)، وانحراف معياري (1.040)، وبوزن نسبي (64.6%).

ثانيا: نتائج فحص فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: "لا توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α≤ .05) بين درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) ومؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية) في بلديات الضفة الغربية: رام الله والبيرة أُنموذجاً."

لفحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة، فقد أُجري اختبار الارتباط بيرسون (Pearson) لفحص وجود علاقة ارتباطيةبين درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية،

التجاوب، التوافق) ومؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)، وفيما يلي توضيح ذلك.

جدول (6)

نتائج اختبار الارتباط بيرسون بين الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) ومؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية)

الحكم الرشيد التنمية المستدامة		التنمية الاجتماعية	التنمية البيئية	التنمية الاقتصادية	التنمية المستدامة
الإفصاح والشفافية	قيمة بيرسون	.795**	.759**	.737**	.801**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
المساءلة	قيمة بيرسون	.844**	.817**	.779**	.854**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
سيادة القانون	قيمة بيرسون	.840**	.821**	.770**	.851**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
الاستجابة	قيمة بيرسون	.852**	.846**	.819**	.880**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
المشاركة	قيمة بيرسون	.843**	.829**	.787**	.860**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
الكفاءة والفاعلية	قيمة بيرسون	.843**	.847**	.824**	.879**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
التوافق	قيمة بيرسون	.859**	.846**	.821**	.883**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000
الحكم الرشيد	قيمة بيرسون	.904**	.886**	.851**	.924**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000

يتضح من الجدول (6) وجود علاقة خطية بين الدرجة الكلية لمقياس الحكم الرشيد، والدرجة الكلية لمقياس التنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (924.)، وبمستوى دلالة قدرها (000.)، وهذه القيمة أصغر من (05.)، وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط بين المقياسين يتضح بأنها موجبة وقوية، بمعنى أنه كلما زادت درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد في البلديات زادت مؤشرات التنمية المستدامة من وجهة نظر موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة.

كما يشير الجدول (6) إلى وجود علاقة بين الدرجة الكلية لمقياس الحكم الرشيد، وكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة المتمثلة ببعد التنمية الاجتماعية، وبعد التنمية البيئية، وبعد التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيم معامل الارتباط بينها على التوالي (904. ، 886. ، 851.)، وبمستوى دلالة قدرها (000.)، وهذه القيمة أصغر من (05.)،كما يبين وجود علاقة بين الدرجة الكلية لمقياس التنمية المستدامة، وكل بعد من أبعاد الحكم الرشيد المتمثلة ببعد الإفصاح والشفافية، وبعد المساءلة، وبعد سيادة القانون، وبعد الاستجابة، وبعد المشاركة، وبعد الكفاءة والفاعلية، وبعد التوافق، حيث بلغت قيم معامل الارتباط بينها على التوالي (801. ، 854. ، 851. ، 880. ، 860. ، 879. ، 883.)، وبمستوى دلالة قدرها (000.)، وهذه القيمة أصغر من (05.)،ويتضح أيضاً أن هذه العلاقة موجبة وقوية، لأن قيم معامل الارتباط تراوحت ما بين (737. ، 924.)، بمعنى أنه كلما زادت درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد زادت مؤشرات التنمية المستدامة من وجهة نظر موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة.

وقد يعود ذلك إلى أن قواعد الحكم الرشيد هو مجموعة من القوانين والنظم والقرارات والإجراءات التي هدفها تحقيق الجودة في الأداء الذي ينعكس على التنمية، لأن قواعد الحكم الرشيد يتجاوز فكرة الحكم ذي الحدود الضيقة للحكومة إلى مجالات أوسع لشؤون الاقتصاد والمجتمع، والحكم في جوهره إدارة شؤون البلديات ضمن خصائص معينة تتمثل بالمشاركة والشفافية والمساواة وسيادة القانون والاستجابة والمساءلة والكفاءة والفاعلية، وتطبيق تلك القواعد في البلديات يمكنها أن تقوم بعبء الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال تطبيق قواعد الحكم الرشيد لتخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري التي تواجهه البلديات، ليزيد الوضوح في العمل، وزيادة ثقة المواطنين، وتعزيز رفاه المجتمع من خلال تلبية احتياجات المجتمع المدني، وتحقيق فرص تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية.

اتفقت هذه النتيجة في الدراسة الحالية مع دراسة (الألوسي، 2019) بالنتيجة ذاتها، وهي أن تبني قواعد الحكم الرشيد الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأوضحت وجود أثر معنوي موجب بين قواعد الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع (Nguyen,2016) بوجود العلاقة الموجبة بين الحكم الرشيد ومؤشرات التنمية المستدامة.

وبعد إثبات وجود العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة تم فحص مدى ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار المتعدد؛ وذلك من خلال اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor «VIF»)، واختبار التباين المسموح به (Tolerance)، للتأكد نن عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة (Multicollinear-ity)، وفيما يلي توضيح لذلك:

جدول (7)

العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة (أبعاد الحكم الرشيد)

المتغيرات	Collinearity Statistics العلاقة الخطية بين المتغيرات	
	Tolerance–الاحتمال	VIF
الإفصاح والشفافية	.237	4.215
المساءلة	.109	9.149
سيادة القانون	.139	7.214
الاستجابة	.116	8.627
المشاركة	.134	7.447
الكفاءة والفاعلية	.171	5.858
التوافق	.127	7.859

يتضح من الجدول (7) أن جميع قيم اختبار معامل التضخم (VIF) للمتغيرات المستقلة، تقل عن (10)، وأن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) أعلى من (05.) مما يدل على عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وإمكانية إجراء اختبار تحليل الانحدار المتعدد.

الفرضية الثانية: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية(05. ≥α) لدرجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية) في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً.»

لفحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة فقد أجري اختبار تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لأثر أبعاد الحكم الرشيد في مستوى التنمية الاقتصادية من وجهة نظر وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة

β Coefficients				
المتغيرات	Unstandardized المعاملات غير النمطية (B)	Standardized المعاملات النمطية (Beta)	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
(Constant)	.270	------	2.532	.012
الإفصاح والشفافية	.150	.164	2.683	.008
المساءلة	.-012	.-014	.-157	.876
سيادة القانون	.055	.065	.810	.419
الاستجابة	.217	.229	2.621	.009
المشاركة	.-058	.-060	.-734	.464
الكفاءة والفاعلية	.336	.332	4.609	.000
التوافق	.200	.209	2.506	.013
قيمة R	.864			
قيمة R–square	.746			
Adjusted R–square	.740			
قيمة Fالمحسوبة	120.126			
مستوى دلالة اختبار F	.000			

يتضح من الجدول (8) وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد في بلديات محافظة رام الله والبيرة في مستوى التنمية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار ككل (120.126)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (.000)، وبلغ معامل التحديد (.746) مما يشير إلى أن نموذج أبعاد الحكم الرشيد يفسر ما نسبته (74.6 %) من مستوى التغير في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر موظفي بلديات وأعضاء محافظة رام الله والبيرة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن تطبيق قواعد الحكم الرشيد هي صمام أمان لريادة الاقتصاد بشكل عام، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، حيث إن تطبيق قواعد الحكم الرشيد يعني هدر أقل لموارد البلديات التنموية بجميع أنواعها، وتحسين مستوى كفاءة أداء البلدية لينعكس بشكل مباشر على المشاريع والبرامج التنموية بوجود معدلات نمو أعلى، ومعدلات استثمار أكبر، ومعدلات فساد أقل، وتسهم قواعد الحكم الرشيد في خلق فرص عمل للمواطنين، ويلعب تطبيق قواعد الحكم الرشيد عمليات إصلاح النواحي الإدارية والمالية مما ينشط الاستثمار الوطني، ويجذب الاستثمارات الدولية والإقليمية، ويدعم عجلة التنمية الاقتصادية، وتعمل قواعد الحكم الرشيد على ضمان قدر ملائم من تجنب الوقوع في مشاكل محاسبية ومالية، الأمر الذي يدعم استقرار النشاط الاقتصادي للبلديات، والذي يعمل على تحسين متوسط الدخل الفردي، ومتوسط الدخل الأسري الأمر الذي يحقق مزيداً من الاستقرار في النشاط الاقتصادي.

اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (العجولي، 2020) بوجود علاقة موجبة بين أثر قواعد الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة، واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Mira and Hammadaache ,2017) بأن هناك علاقة كبيرة بين الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي، لكن اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Mira and Hammadaache ,2017) بان العلاقة بين الحكم الرشيد بالتنمية الاقتصادية تمثل جزءاً من أبعاد الحكم الرشيد الممثلة بالمساءلة والشفافية والمشاركة والرقابة والمحاسبة، وهذا ما اختلفت به الدراسة الحالية التي كانت ممثلة بجميع أبعاد الحكم الرشيد السبعة، وعلاقتها القوية مع مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة.

أما على مستوى كل بعد من الأبعاد الفرعية للنموذج، يبين

الجدول وجود أثر دال إحصائياًعند مستوى الدلالة (05. ≥α) لكل من بعد الإفصاح والشفافية، وبعد الاستجابة، وبعد الكفاءة والفاعلية، وبعد التوافق من أبعاد الحكم الرشيد، اذ بلغ مستوى الدلالة لها على التوالي (008. ، 009. ، 000. ، 013.)، وهذه القيم أصغر من (0.05)، مما يشير إلى وجود أثر لهذه الأبعاد في مستوى التنمية الاقتصادية من وجهة نظر موظفي وأعضاء بلديات محافظتي رام الله والبيرة، في حين تبين عدم وجود أثر دال إحصائياًعند مستوى الدلالة (05. ≥α) لكل من بعد المساءلة، وبعد سيادة القانون، وبعد المشاركة، في مستوى التنمية الاقتصادية من وجهة نظر موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة لهذه الأبعاد على التوالي (876. ، 419. ، 464.)، ويعزو الباحثان أن مبدأ سيادة القانون يتعلق بالنواحي الإجرائية الطبيعية في تسيير المتطلبات الإدارية، ولكن ليس بالشكل المباشر لتحقيق الأثر الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (05. ≥α) لدرجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مؤشرات التنمية المستدامة (البيئية) في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً."

لفحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة فقد أجري اختبار تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis)، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (9)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لأثر أبعاد الحكم الرشيد في مستوى التنمية البيئية من وجهة نظر موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة

المتغيرات	β Coefficients Unstandardized المعاملات غير النمطية (B)	Standardized المعاملات النمطية (Beta)	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
(Constant)	.035	---------	.347	.729
الإفصاح والشفافية	.113	.116	2.122	.035
المساءلة	-.010	-.011	-.136	.892
سيادة القانون	.164	.183	2.558	.011
الاستجابة	.162	.161	2.063	.040
المشاركة	.043	.042	.579	.563
الكفاءة والفاعلية	.329	.305	4.739	.000
التوافق	.168	.165	2.214	.028
قيمة R	.893			
قيمة R–square	.798			
Adjusted R–square	.793			
قيمة Fالمحسوبة	161.255			
مستوى دلالة اختبار F	.000			

يتضح من الجدول (9) وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد في بلديات محافظتي رام الله والبيرة في مستوى التنمية البيئية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار ككل (161.255)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (000.)، وبلغ معامل التحديد (798.) مما يشير إلى أن نموذج أبعاد الحكم الرشيد يفسر ما نسبته (79.8 %) من مستوى التغير في التنمية البيئية من وجهة نظر موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة، ويعزى السبب إلى أن تطبيق قواعد الحكم الرشيد يؤدي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها من الضياع، فتطبيق قواعد الحكم الرشيد يعمل على تحقيق التوازن والتنوع ضمن المواءمة الرشيدة للموارد والبيئة، وتطبيق قواعد الحكم الرشيد تعمل على تطبيق استراتيجية الإنتاج النظيف من خلال الحفاظ على المواد الخام والطاقة وإلغاء استخدام المواد السامة وإدماج الاعتبارات الصحية والبيئية في عمليات الإنتاج، وتحقيق الكفاءة من خلال الحد الأدنى من النفايات، ومنع التلوث، وخفض كمية المخلفات، وتحويل المواد الضارة إلى النافعة، والعمل على زيادة المساحات الخضراء، وإدخال أنظمة جديدة حديثة تسعى لتوفير الطاقة، واستغلال الطاقة النظيفة، وهذا لا يحدث إلا بتطبيق قواعد الحكم الرشيد.

اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Onyekachi 2013) هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين استراتيجيات الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة في الدول الإفريقية، بينما الدراسة الحالية هدفت إلى بحث الأثر بين تطبيق قواعد الحكم الرشيد

ومؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية.

أما على مستوى كل بعد من الأبعاد الفرعية للنموذج، يبين الجدول وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤ .05) لكل من بعد الإفصاح والشفافية، وبعد سيادة القانون، وبعد الاستجابة، وبعد الكفاءة والفاعلية، وبعد التوافق من أبعاد الحكم الرشيد، إذ بلغ مستوى الدلالة لها على التوالي (.035 ، .011 ، .040 ، .000 ، .028)، وهذه القيم أصغر من (.05)، مما يشير إلى وجود أثر لهذه الأبعاد في مستوى التنمية البيئية من وجهة نظر موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة، في حين تبين عدم وجود أثر دال إحصائياًعند مستوى الدلالة (α≤0.05) لكل من بعدي المساءلة والمشاركة في مستوى التنمية البيئية من وجهة نظر موظفي بلديات وأعضاء محافظة رام الله والبيرة، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة لهذين البعدين على التوالي (.892 ، .563)، ويعزو الباحثان إلى أن بعدي المساءلة والمشاركة لا يرتبطان بشكل مباشر في الأثر البيئي نظراً لأن البيئة لها علاقة بالمورد الطبيعي وآلية استثمارها بشكل فعال.

الفرضية الرابعة: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α≤ .05) لدرجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد (سيادة القانون، المساءلة، الإفصاح والشفافية، المشاركة، والكفاءة والفعالية، التجاوب، التوافق) في مؤشرات التنمية المستدامة (الاجتماعية) في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً."

لفحص هذه الفرضية من فرضيات الدراسة، فقد أجري اختبار تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis)، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (10)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لأثر أبعاد الحكم الرشيد في مستوى التنمية الاجتماعية من وجهة نظر موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة

المتغيرات	β Coefficients Unstandardized المعاملات غير النمطية (B)	Standardized المعاملات النمطية (Beta)	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
(Constant)	-.050	----------	-.502	.616
الإفصاح والشفافية	.200	.197	3.858	.000
المساءلة	.055	.057	.755	.451
سيادة القانون	.173	.184	2.760	.006
الاستجابة	.054	.051	.698	.486
المشاركة	.043	.040	.584	.560
الكفاءة والفاعلية	.226	.201	3.335	.001
التوافق	.269	.253	3.635	.000
قيمة R	.907			
قيمة R–square	.823			
Adjusted R–square	.819			
قيمة Fالمحسوبة	190.121			
مستوى دلالة اختبار F	.000			

يتضح من الجدول (10) وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد في بلديات محافظتي رام الله والبيرة في التنمية الاجتماعية، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة للاختبار ككل (190.121)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (.000)، وبلغ معامل التحديد (.823) مما يشير إلى أن نموذج أبعاد الحكم الرشيد يفسر ما نسبته (82.3 %) من مستوى التغير في التنمية الاجتماعية من وجهة نظر موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة، ويعزو الباحثان النتيجة إلى أن تطبيق قواعد الحكم الرشيد يساهم في تنمية علاقات الإنسان المتبادلة، وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والصحة كون تطبيق قواعد الحكم الرشيد مرادف تماماً لمفاهيم التنمية ومصطلحات الرعاية الاجتماعية التي تلبي احتياجات الفرد والجماعة ، كما أن تطبيق قواعد الحكم الرشيد يساهم على توفير الخدمات الاجتماعية، والخدمات الصحية، ورفع نسبة التعليم في المجتمع، ورفع معدل المشاركة المجتمعية نتيجة ثقة الجمهور والمواطنين بالبلديات لمعرفتهم بأن قواعد الحكم الرشيد مطبقة فعلياً، وهناك عدالة اجتماعية نتيجة تطبيق القواعد التي تحدث توازناً جغرافياً في توزيع الخدمات، الأمر الذي يحسن صورة النظام المحلي، وتزايد قبوله في المجتمع من خلال توفير الاحتياجات

اللازمة للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم، وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تطبيق قواعد الحكم الرشيد ومن خلال تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية، وهذا ما يحقق التنمية المستدامة الاجتماعية.

اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Stojanovic and Ateljevic and Stevic, 2016) بأنها هدفت إلى اختبار الروابط بين المفهوم الغامض بالحكم الرشيد، والأبعاد المتغايرة للتنمية المستدامة الاجتماعية في الدول المتنوعة من دول العالم والمصنفة وفقاً للأمم المتحدة، بينما الدراسة الحالية كانت مطبقة على بلديات الضفة الغربية كمحافظة رام الله والبيرة أنموذجا.

أما على مستوى كل بعد من الأبعاد الفرعية للنموذج، يبين الجدول (10) وجود أثر دال إحصائياًعند مستوى الدلالة (α≤ .05) لكل من بعد الإفصاح والشفافية، وبعد سيادة القانون، وبعد الكفاءة والفاعلية، وبعد التوافق من أبعاد الحكم الرشيد، إذ بلغ مستوى الدلالة لها على التوالي (.000 ، .006 ، .001 ، .000)، وهذه القيم أصغر من (.05)، مما يشر إلى وجود أثر لهذه الأبعاد في التنمية الاجتماعية من وجهة نظر موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة، في حين تبين عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤ .05) لكل من بعد المساءلة، وبعد الاستجابة، وبعد المشاركة في مستوى التنمية الاجتماعية من وجهة نظر موظفي وأعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة لهذه الأبعاد على التوالي (.451 ، .486 ، .560).

أهم النتائج

1. أظهرت النتائج إلى أن درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد ككل (الدرجة الكلية) كانت بدرجة متوسطة، وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة ككل (الدرجة الكلية) كانت بدرجة متوسطة.

2. تبين أن هناك علاقة خطية بين الدرجة الكلية لمقياس الحكم الرشيد، والدرجة الكلية لمقياس التنمية المستدامة، حيث اتضح بأنها موجبة وقوية، بمعنى أنه كلما زادت درجة تطبيق قواعد الحكم الرشيد في البلديات زادت مؤشرات التنمية المستدامة من وجهة نظر موظفي و أعضاء بلديات محافظة رام الله والبيرة.

3. تبين أن هناك وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد في بلديات محافظة رام الله والبيرة في مستوى التنمية الاقتصادية، أما على مستوى كل بعد من الأبعاد الفرعية للنموذج فهناك وجود أثر دال إحصائياًعند مستوى الدلالة (α≤ .05) لكل من بعد الإفصاح والشفافية، وبعد الاستجابة، وبعد الكفاءة والفاعلية، وبعد التوافق من أبعاد الحكم الرشيد، مما يشير إلى وجود أثر لهذه الأبعاد في مستوى التنمية الاقتصادية من وجهة نظر موظفي بلديات محافظتي رام الله والبيرة، في حين تبين عدم وجود أثر دال إحصائياًعند مستوى الدلالة (α≤ .05) لكل من بعد المساءلة، وبعد سيادة القانون، وبعد المشاركة، في مستوى التنمية الاقتصادية من وجهة نظر موظفي بلديات محافظتي رام الله والبيرة.

4. تبين أن هناك وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد في بلديات محافظة رام الله والبيرة في مستوى التنمية البيئية، أما على مستوى كل بعد من الأبعاد الفرعية للنموذج هناك وجود أثر دال إحصائياًعند مستوى الدلالة (α≤ .05) لكل من بعد الإفصاح والشفافية، وبعد سيادة القانون، وبعد الاستجابة، وبعد الكفاءة والفاعلية، وبعد التوافق من أبعاد الحكم الرشيد، مما يشر إلى وجود أثر لهذه الأبعاد في مستوى التنمية البيئية من وجهة نظر موظفي بلديات محافظة رام الله والبيرة، في حين تبين عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤ .05) لكل من بعدي المساءلة والمشاركة في مستوى التنمية البيئية من وجهة نظر موظفي بلديات محافظة رام الله والبيرة.

5. تبين أن هناك وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد في بلديات محافظتي رام الله والبيرة في التنمية الاجتماعية، أما على مستوى كل بعد من الأبعادالفرعية للنموذج كان هناك وجود أثر دال إحصائياًعند مستوى الدلالة (α≤ .05) لكل من بعد الإفصاح والشفافية، وبعد سيادة القانون، وبعد الكفاءة والفاعلية، وبعد التوافق من أبعاد الحكم الرشيد، مما يشر إلى وجود أثر لهذه الأبعاد في التنمية الاجتماعية من وجهة نظر موظفي بلديات محافظة رام الله والبيرة، في حين تبين عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤ .05) لكل من بعد المساءلة، وبعد الاستجابة، وبعد المشاركة في مستوى التنمية الاجتماعية من وجهة نظر موظفي بلديات محافظتي رام الله والبيرة.

التوصيات

1. بذل المزيد من الجهد الإداري والمالي والبشري من قبل البلديات للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحكم الرشيد.

2. نشر ثقافة الحكم الرشيد بين أعضاء المجلس البلدي والموظفين من خلال عقد دورات وورشات عمل لتوعيتهم بقواعد الحكم الرشيد مما يُسهم في تعزيز فعالية الأداء لدى البلديات، والذي يعكس بشكل مباشر على التنمية المستدامة.

3. إشراك أفراد المجتمع المحلي في قرارات البلديات وأنشطتها وفعالياتها من خلال عقد لقاءات مجتمعية دورية في قاعات المجلس المحلي، حيث يمثل إشراك المواطنين شرطاً أساسيا يهدف إلى تقاسم رؤية مشتركة وبناء الثقة، ويشجع على بناء شبكات اجتماعية نشطة على مستوى البلديات، وهذا المبدأ ضامن لتطبيق أحد أهم مبادئ الحكم الرشيد، وصياغة استراتيجية من القاعدة إلى الأعلى تضمن الاستجابة للاحتياجات المحلية.

4. أن تعمل وزارة الحكم المحلي على تنظيم ورش عمل، ودورات لأعضاء المجالس البلدية خاصة الجدد منهم؛ لتوعيتهم بقانون البلديات الفلسطينية.

5. على البلديات العمل على تشكيل لجان مساندة في الأحياء ودعوتها لحضور اجتماعات البلديات والأخذ بآرائهم عند اتخاذ أي قرار أو تنفيذ المشاريع.

6. ينبغي على البلديات تطوير العلاقة مع الهيئات واللجان الرقابية المحلية والخارجية، وتنظيم الاجتماعات الدورية للسكان، والحرص على تقديم تقارير دورية عن أنشطتها وميزانيتها، والاستماع للمقترحات، وتطوير أساليب الكشف عن الأخطاء ومعالجتها.

7. يتعين على البلديات النظر إلى الموارد الذاتية المحلية كموارد غير مستغلة بالشكل الأمثل خاصة فيما يخص الموارد البشرية، من خلال صياغة السياسات التي من شأنها تعبئة هذه الموارد البشرية والمادية لزيادة القدرة المحلية للبلديات، وزيادة القدرة التنموية من خلال المشاريع، واستقطاب رؤوس الأموال المحليين والمغتربين.

المراجع العربية

- إبراهيم، محمد، (2018)، « واقع تطبيق النيابة العامة في فلسطين لمعايير الحكم الرشيد» ، رسالة ماجستير ، جامعة الأقصى، غزة.
- إبراهيم، هيا، (2015)، « الحوكمة كآلية للإصلاح المؤسسي ورفع مستوى الأداء في وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية»، مستقبل التربية العربية، المجلد (22)، العدد(96)، السعودية.
- أبو حسين، مصطفى، (2017)، «معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية»، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- الألوسي، نعمان، (2019) « الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة»، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، صنعاء ، اليمن.
- باطويح، محمد، (2014)، اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية، سلسلة جسر التنمية، العدد 119، يونيو المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- البنا، علاء، (2017)، « واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وأثرها في الالتزام التنظيمي لدى العاملين في المستشفيات غير الحكومية»، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- تركماني، عبد الله، (2009)، « التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي»، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- جهلول، عمار، (2013)، « المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة :دراسة في الأطر القانونية المقارنة»، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.
- حرب، حسام، حرب، رزق، أبو الخير، إيهاب، (2020)، « العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في بلديات قطاع غزة»، مجلة الإسراء، العدد (4)، غزة، فلسطين.
- https://www.lab.pna.ps/cached_uploads/download/2019/01/30/149-1548831870.pdf (ديوان الفتوى والتشريع .2018)
- ذنون، اسراء، التمي، خالد، (2013)، «أهمية الوعي التكاليفي البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.
- الرشود، عوني، (2020)،» تطبيقات الحوكمة والإصلاح المؤسسي في القطاع الحكومي»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- سايح، حمزة، (2015)، « الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر ضمن البنوك الاسلامية»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- السرهد، زكريا، (2019)،» مؤشرات التنمية المستدامة في المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية»، معهد السياسات العامة، المجلد(11)، العدد (46)، رام الله ، فلسطين.
- السكارنة، بلال، (2016)،» أخلاقيات العمل»، الطبعة السادسة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- طه، ايمن، (2008)، « المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية»، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- عُبيد، شاهر، ربايعة، سائد، الأطرش، عصام ،(2020)، «قواعد الحوكمة وأثرها في مكافحة ظاهرة الفساد في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية»، مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات، جامعة فلسطين، فلسطين.
- العجولي، محمد، (2020)، « أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة»، مجلة عمران ، عمان، الأردن.
- العزاوي، محمد، العاني، معاوية، خميس، عبد السلام،(2016) ، «أخلاقيات الإدارة» ، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- فرج، شعبان، قاشي، خالد، (2015)، « الحاكمية والحد من الفساد للتخفيف من الفقر: حالة الجزائر، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- قانون الهيئات المحلية الفلسطيني رقم (1) 1997.
- مناور، فيصل، (2020)، «التحولات المجتمعية الرئيسية لإحداث التنمية المستدامة»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- نريمان، دريس، الدين، غضبان،(2015)، «أهمية المبادئ الاسلامية للحوكمة في تطوير العمل المصرفي الاسلامي»، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- النسور، بلال،(2019)، « مقترح تطبيق أبعاد حوكمة الشركات المناصير: دراسة تطبيقية تحليلية»، مجلة جامعة القدس المفتوحة، المجلد (4)، العدد (12)، رام الله، فلسطين.
- يمينة، عمروس، حورية، بليزيدية، (2015)،»التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة بلدية سكيكدة»، رسالة ماجستير، جامعة قالمة، الجزائر.

المراجع العربية المترجمة

- *Ibrahim, Muhammad, (2018) "The Reality of the Public Prosecution's Application in Palestine to Standards of Good Governance" Unpublished Master's Thesis, Al-Aqsa University, Gaza.*
- *Ibrahim, Haya, (2015) "Governance as a mechanism for institutional reform and raising the level of performance in the Ministry of Education in the Kingdom of Saudi Arabia", The Future of Arab Education, Volume (22), Issue (96).*
- *Abu Hussein, Mustafa, (2017) "Good governance standards and their role in the development of human resources in the Palestinian Ministry of Interior", Master's thesis, Al-Aqsa University, Gaza, Palestine.*
- *Al-Alusi, Numan, (2019) "The Modifying Role of Good Governance in the Relationship Between Local Development Management and Sustainable Development", Ph.D. Thesis, Sudan University of Science and Technology, Sana'a, Yemen.*
- *Batweeh, Muhammad, (2014) Decentralization and Local Administration: Arab and International Experiences, Development Bridge Series, Issue 119, June, Arab Planning*

sustainable development strategies. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 58, 1166-1173.

- *Mira, R., &Hammadache, A. (2017). Relationship between good governance and economic growth: A contribution to the institutional debate about state failure in developing countries.*
- *Nguyen, H. Q. (2016). Relationship Between Governance and Development: Lessons of the Southeast Asian Nations. Journal of US-China Public Administration, 13(4), 221-227.*
- *Onyekachi, O. D. (2013). Good governance a catalyst to sustainable development. Afro Asian Journal of Social Sciences, 4(4), 1-10.*
- *Stojanović, I., Ateljević, J., &Stević, R. S. (2016). Good governance as a tool of sustainable development. European Journal of Sustainable Development, 5(4), 558-558.*
- *Travakol, M. (2011). Making sense of Cronbach's alpha, International Journal of Medication, Vol. 2, P. 35-55.*

Institute, Kuwait.

- *Al-Banna, Alaa, (2017) "The Reality of the Application of Good Governance Standards and Their Impact on the Organizational Commitment of Workers in Non-Governmental Hospitals", Master's Thesis, Management and Politics Academy for Graduate Studies, Gaza, Palestine.*
- *Al Sarhad, Zakaria, (2019) "Sustainable Development Indicators in Palestinian Corporate Social Responsibility", Institute for Public Policy, Volume (11), Number (46), Ramallah, Palestine.*
- *Al-Ajoli, Muhammad (2020) "The Impact of Good Governance on Sustainable Economic Development", Omran Magazine, Amman, Jordan.*
- *Al-Azzawi, Muhammad, Al-Ani, Muawiyah, Khamis, Abdul Salam (2016) "Management Ethics", first edition, Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.*
- *Al-Nisour, Bilal (2019) "Proposal for Implementing the Dimensions of Corporate Governance Al-Manasir: An Applied Analytical Study", Al-Quds Open University Journal, Volume (4), Number (12), Ramallah, Palestine.*
- *Al-Rashoud, Awni, (2020) "Applications of Governance and Institutional Reform in the Governmental Sector", Arab Planning Institute, Kuwait.*
- *Al-Sakarna, Bilal, (2016) «Work Ethics», Sixth Edition, Dar Al-Maysara for Publishing, Distribution and Printing, Amman, Jordan.*
- *Faraj, Shaaban, Kashi, Khaled (2015) "Governance and Corruption Reduction to Reduce Poverty: The Case of Algeria, First Edition, Modern Book World for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.*
- *Harb, Husam, Harb, Rizk, Abu al-Khair, Ihab, (2020) «The Relationship Between Good Governance and Sustainable Development in the Municipalities of the Gaza Strip», Al-Israa Magazine, Issue (4), Gaza, Palestine.*
- *Jahloul, Ammar (2013) "Corporate social responsibility and its role in achieving sustainable development: a study in comparative legal frameworks", first edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, Lebanon.*
- *Munawer, Faisal (2020) "Main societal transformations to make sustainable development", Arab Planning Institute, Kuwait.*
- *Nariman, Dries, Al-Din, Ghadban (2015) "The Importance of Islamic Principles of Governance in the Development of Islamic Banking Work" First Edition, Modern World of Books for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.*
- *Obaid, Shaher, Rabaia, Saed, Al-Atrash, Essam (2020) "Governance rules and their impact on combating corruption in public sector institutions in the West Bank", Palestine University Journal for Research and Studies, Palestine University, Palestine.*
- *Palestinian Local Authorities Law No. (1) 1997.*
- *Sayeh, Hamza, (2015) "Governance and its role in risk management within Islamic banks", first edition, Modern Book World for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.*
- *Taha, Ayman, (2008) «Conceptual and Practical Indicators for Good Governance in Palestinian Local Authorities», Master›s Thesis, An-Najah University, Nablus, Palestine.*
- *Thanoun, Esraa, Al-Tami, Khaled (2013) "The Importance of Environmental Cost Awareness in Achieving Sustainable Development Goals", first edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, Lebanon.*
- *Turkmani, Abdullah, (2009) «Sustainable Development and Human Security in the Arab World», First Edition, Dar Al-Baraka for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.*
- *Yamina, Amrous, Houria, Blizidia (2015) "Sustainable Local Development: A Case Study of the Municipality of Skikda", Master's Thesis, University of Guelma, Algeria.*
- ةيبنجلاا عجارملا
- *Kardos, M. (2012). The reflection of good governance in*